متأثرة بتحسن أسعار النفط واكتمال المشهد السياسي داخل البلاد

«بيان»: البورصة واصلت أداءها الاستثنائي واستمرت مؤشراتها في كسر حواجز جديدة

قال التقرير الصادر عن شركة بيان للاستثمار لقد واصلت بورصة الكويت أداءها الاستثنائي واستمرت مؤشراتها في كسر حواجز جديدة بدعم من العوامل الإيجابية المحيطة بها هذه الفترة، ففضلا عن تأثير تحسن أسعار النفط واكتمال المشهد السياسي في البلاد على معنويات المتداولين، تأتي أيضا بعض العوامل الداخلية لتعزز من المسار الصاعد الذي تسير فيه البورصة المحلية حاليا والمتمثلة في تزايد مستويات السيولة المالية بشكل لافت، حيث وصلت في جلسة يوم الثلاثاء الماضي إلى أكثر من 75 مليون دينار كويتي وهو أعلى مستوى لها منذ منتصف عام 2013، هذا بالإضافة إلى قرب إعلان الشركات المدرجة عن نتائجها السنوية التي تترافق مع توزيعات الأرباح، وسط توقعات بأن تأتي هذه النتائج ضمن النطاق الإيجابي، فضلا عن تدني أسعار الكثير من الأسهم ووصولها إلى مستويات مغرية، مما مثل عاملا مشجعا على الشراء.

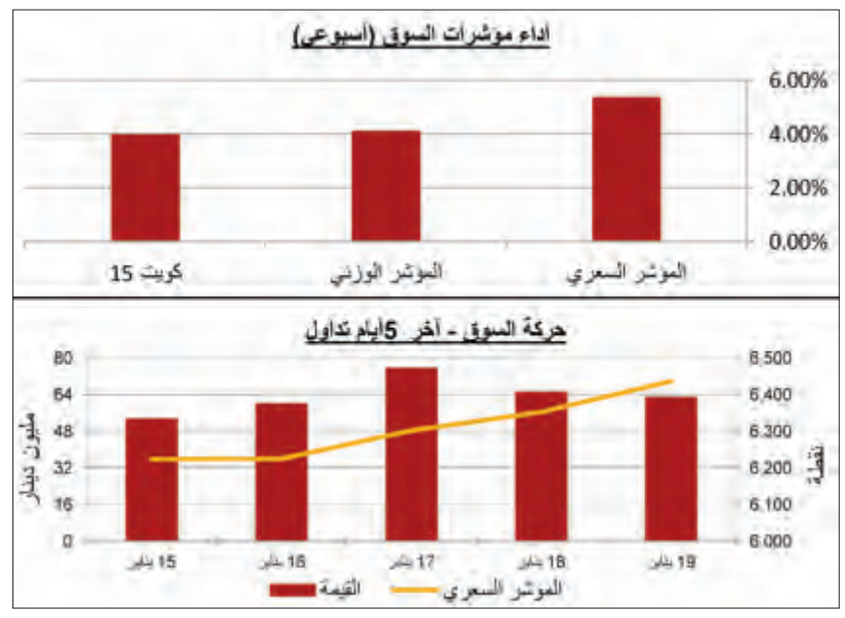

أداء مؤشرات السوق

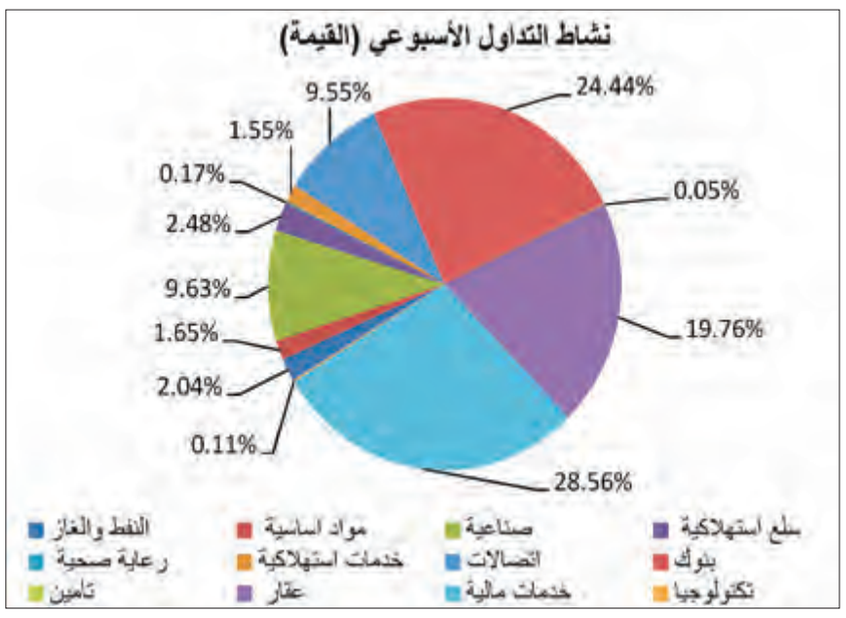

نشاط التداول

- السوق قدم أداء استثنائيا مدعوما باستمرار تدفق مستويات عالية من السيولة
- مكاسب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي اقتربت من مليار دينار
- البورصة أنهت تداولات الأسبوع المنقضي مسجلة مكاسب واضحة لمؤشراتها الثلاثة

القيمة الرأسمالية

وعلى وقع الأداء الجيد الذي شهدته البورصة خلال الأسبوع الماضي، بلغت مكاسب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي ما يقرب من مليار دينار كويتي، حيث وصلت إلى 27.20 مليار دينار كويتي، أي بارتفاع نسبته 3.80 بالمئة عن مستواها في الأسبوع قبل الماضي الذي بلغ 26.21 مليار دينار كويتي، ليصل بذلك إجمالي المكاسب التي حققتها منذ بداية العام الجاري إلى حوالي 1.80 مليار دينار كويتي. هذا وقد أنهت البورصة تداولات الأسبوع المنقضي مسجلة مكاسب واضحة لمؤشراتها الثلاثة والتي تمكنت بدورها من الوصول إلى مستويات تاريخية لم تشهدها منذ فترة، حيث حقق المؤشر السعري مكاسب بلغت نسبتها 5.37 بالمئة مغلقا عند مستوى 6،435.75 نقطة، وهو أعلى مستوى له منذ عامين تقريبا، في حين بلغت نسبة المكاسب الأسبوعية التي حققها المؤشر الوزني 4.12 بالمئة منهيا تعاملات الأسبوع عند مستوى 408.22 نقطة، أما مؤشر كويت 15، فقد تمكن من تحقيق ارتفاع أسبوعي نسبته 3.98 بالمئة، وذلك بعدما أغلق عند مستوى 944.85 نقطة.

وعلى صعيد أداء البورصة خلال الأسبوع الماضي، فقد قدمت أداء استثنائيا مدعومة باستمرار تدفق مستويات عالية من السيولة، والتي دفعت مؤشرات التداول إلى الارتفاع بشكل ملفت خلال الأسبوع. وقد تميز أداء البورصة بالنمو القوي وتمكنت مؤشراتها من التغلب بشكل واضح على عمليات جني الأرباح التي ظهرت في بعض الجلسات اليومية من الأسبوع دون أن تتمكن من إيقاف المسار الصاعد الذي تشهده البورصة هذه الفترة. وشهدت البورصة هذا الأداء في ظل ترقب غالبية المتداولين لنتائج الشركات المدرجة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وسط توقعات بأن تأتي الكثير منها ضمن النطاق الإيجابي.

وقد استهلت البورصة أولى جلسات الأسبوع مسجلة نموا جماعيا لمؤشراتها الثلاثة بدعم من استمرار الزخم الشرائي الذي تشهده الكثير من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية خاصة في قطاع البنوك. كما تلقت البورصة بعض الدعم من عمليات المضاربة السريعة التي نُفذت على عدد من الأسهم الصغيرة، وجاء ذلك وسط استمرار مستويات التداول في تسجيل الارتفاع، لاسيما على صعيد السيولة التي تخطت حاجز الـ50 مليون دينار بنهاية الجلسة. وشهدت جلسة التداول الثانية من الأسبوع الماضي استمرار نمو مؤشرات البورصة الثلاثة ولكن بشكل محدود، إذ لم يحقق المؤشر السعري سوى 0.02 بالمئة ارتفاعا مقارنة مع الجلسة السابقة، فيما بلغت نسبة نمو المؤشرين الوزني وكويت 15 0.25 بالمئة و 0.37 بالمئة على التوالي. وقد جاء ذلك في ظل أداء اتسم بالتذبذب الشديد بين الصعود والهبوط، حيث تمكنت البورصة من تحقيق مكاسب جيدة في بداية الجلسة بدعم من عمليات الشراء القوية التي شملت بعض الأسهم، ولكن سرعان ما تراجعت على وقع عمليات جني الأرباح السريعة التي لجأ إليها بعض المستثمرين، قبل أن تتمكن البورصة بعد ذلك من العودة إلى المنطقة الخضراء بدعم من العمليات الشرائية التي شهدتها اللحظات الأخيرة من الجلسة.

مؤشرات البورصة

هذا وتمكنت مؤشرات البورصة الثلاثة من إنهاء جلسة منتصف الأسبوع مسجلة مكاسب كبيرة على صعيد جميع مؤشراتها، خاصة مؤشر كويت 15 الذي حقق نموا نسبته 3.03 بالمئة بدعم من عمليات الشراء القوية التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، لاسيما في قطاع البنوك، بالإضافة إلى عمليات التجميع التي شهدتها بعض الأسهم الصغيرة، وسط ارتفاع مستويات السيولة بشكل لافت لتصل إلى أكثر من 75 مليون دينار كويتي، الأمر الذي انعكس إيجابا على القيمة الرأسمالية للبورصة والتي ربحت ما يقرب من 623 مليون دينار كويتي خلال هذه الجلسة فقط. أما في جلسة يوم الأربعاء، فقد شهدت البورصة تباينا لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث واصل المؤشر السعري تسجيل المزيد من المكاسب بدعم من الشراء والتجميع المستمرة على الأسهم الصغيرة، خاصة تلك التي تقل قيمتها في السوق عن قيمتها الدفترية أو الاسمية، في حين تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 على وقع عمليات جني الأرباح التي استهدفت بعض الأسهم القيادية خاصة بعد الارتفاعات الكبيرة التي حققتها في الجلسات السابقة. كما وشهدت الجلسة الأخيرة من الأسبوع تباين إغلاقات مؤشرات البورصة أيضا، إذ استمر المؤشر السعري في تحقيق المكاسب وكسر حواجز جديدة لينهي تعاملات الأسبوع عند أعلى مستوى له منذ شهر مارس عام 2015، كما استطاع المؤشر الوزني أن يعوض جزء من خسائره التي سجلها في الجلسة السابقة ليقفل في المنطقة الخضراء، في حين سجل مؤشر كويت 15 تراجعا للجلسة الثانية على التوالي متأثرا باستمرار عمليات جني الأرباح التي شملت بعض الأسهم الثقيلة. وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6،435.75 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 5.37 بالمئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 4.12 بالمئة بعد أن أغلق عند مستوى 408.22 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 944.85 نقطة، بارتفاع نسبته 3.98 بالمئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق ارتفاع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 61.02 بالمئة ليصل إلى 63.53 مليون د.ك. تقريبا، فيما سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 37.91 بالمئة، ليبلغ 759.98 مليون سهم تقريبا.

مؤشرات القطاعات

سجلت عشرة من قطاعات بورصة الكويت نموا لمؤشراها بنهاية الأسبوع الماضي، في حين تراجع مؤشري القطاعين الباقيين، وتصدر قطاع الخدمات المالية القطاعات التي سجلت نموا، حيث ارتفع مؤشره بنسبة 10.57 بالمئة منهيا تداولات الأسبوع عند 734.74 نقطة، تبعه قطاع الاتصالات الذي أقفل مؤشره عند 704.68 نقطة مرتفعا بنسبة 8.42 بالمئة، وحل ثالثا قطاع النفط والغاز الذي نما مؤشره بنسبة 8.40 بالمئة مقفلا عند 885.84 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعا فكان قطاع التأمين والذي أغلق مؤشره عند 1،061.0 نقطة بنمو نسبته 0.29 بالمئة.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات التي سجلت انخفاضا، وذلك بعد أن أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلا خسارة نسبتها 1.52 بالمئة، مغلقا عند مستوى 1،117.50 نقطة، تبعه قطاع الرعاية الصحية، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1،172.57 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 0.96 بالمئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.49 مليار سهم تقريبا شكلت 39.17 بالمئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 1،24 مليار سهم للقطاع أي ما نسبته 32.74 بالمئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 8.54 بالمئة بعد أن وصل إلى 324.34 مليون سهم تقريبا.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.56 بالمئة بقيمة إجمالية بلغت 90.72 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 24.44 بالمئة وبقيمة إجمالية بلغت 77.63 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 62.78 مليون د.ك. شكلت حوالي 19.76 بالمئة من إجمالي تداولات السوق.

الصندوق الكويتي للتنمية: وفد طالبات «كن من المتفوقين» يتوجه إلى ألبانيا

توجه وفد من طالبات الكويت المتفوقات إلى جمهورية البانيا hls السبت ضمن رحلة (كن من المتفوقين) الثامنة التي ينظمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية سنويا بالتعاون مع وزارة التربية في رحلة تستمر حتى 28 يناير الجاري.

وقالت نائب مدير الإدارة الإعلامية بالصندوق والمشرفة على الرحلة أميرة الكندري لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) قبيل المغادرة إن الهدف من الرحلة تعريف الطالبات بمشاريع الصندوق في ألبانيا وإظهار دور دولة الكويت ومساهماتها في تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمعات والدول النامية.

وأضافت الكندري أن الصندوق يهدف من خلال الرحلة إلى تعريف الطالبات على عمق العلاقات الدبلوماسية والسياسية لدولة الكويت مع الدول النامية التي يمولها الصندوق ومن ضمنها البانيا.

وأوضحت ان سبب اختيار جمهورية البانيا لهذا العام يأتي باعتبارها إحدى دول شرق أوروبا المستفيدة من مشاريع التنمية التي يمولها الصندوق حيث قدم لها سبعة قروض منذ عام 1993 بقيمة اجمالية تصل إلى 438ر33 مليون دينار كويتي (الدولار الأمريكي يعادل 305ر0 دينار).

وأشارت إلى تركيز الرحلة على جانبين أحدهما ثقافي من خلال اطلاع الطالبات على الدور الكويتي في تنمية الدول النامية والآخر ترفيهي عبر زيارة المواقع السياحية والتاريخية لتلك الدول.

وذكرت الكندري أن الرحلة هي مكافأة للطالبات على تفوقهن وجهودهن المتميزة بالتحصيل العلمي وتحفيزهن على طلب العلم معتبرة أن الرحلة تشكل أيضا جزءا من مسؤولية الصندوق الاجتماعية.

وأعربت عن الأمل في استفادة الطالبات من الرحلة من خلال التعرف إلى حجم ومكانة دولة الكويت المرموقة وأثر مشاريعها التنموية في عيون مواطني الدول المستفيدة ليكن خير سفيرات للكويت حول العالم.

وفد (كن من المتفوقين) أثناء توجهه إلى جمهورية البانيا

وجمهورية ألبانيا هي احدى دول اقليم البلقان الذي يقع جنوب شرق أوروبا وهي دولة ديمقراطية برلمانية واقتصادها يمر بمرحلة انتقالية.

وكانت رحلة الطلاب التي ينظمها الصندوق للطلبة المتفوقين في الثانوية العامة انطلقت إلى كوبا يوم الاربعاء الماضي.

وتعد رحلة الطلبة إلى كوبا الاولى من نوعها إلى دولة تقع في قارة أمريكا الشمالية وجاء اختيار كوبا كوجهة لرحلات البرنامج لطابعها التاريخي وتراثها الحضاري مما يجعلها وجهة مثالية لتحقيق أهداف البرنامج.

يذكر ان برنامج (كن من المتفوقين) مبادرة اطلقها الصندوق عام 2010 يتم من خلالها تنظيم رحلتين منفصلتين خلال عطلة الربيع لمدة اسبوع لـ12 طالبا و12 طالبة من متفوقي الصف الـ11 بالتنسيق مع وزارة التربية إلى دولتين من الدول التي يتعاون معها الصندوق للتعرف على ابرز المشاريع التي ساهم الصندوق في تنميتها.

حكم يُلزم الصناعات الوطنية بسداد 9 ملايين دولار لمؤسسة البترول

قالت شركة الصناعات الوطنية (NICBM)، المدرجة ببورصة الكويت، إنه صدر حكم بإلزامها سداد 9.34 مليون دولار لصالح مؤسسة البترول الكويتية، في قضية استهلاك وقود غازي، بحسب بيان.

وأضافت الشركة في بيان للبورصة، أن الحكم صادر عن محكمة أول درجة، ولم يصبح نهائيا.

وأوضحت الشركة أنها ستقوم بالطعن على الحكم بالاستئناف في المواعيد المقررة، كما ستقوم بأخذ مخصصات مالية بمبلغ المطالبة. وبلغت خسائر الشركة في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2016 نحو 3.496 مليون دينار، مقارنة بـ 6.9 مليون دينار خسائر نفس الفترة من 2015، بتراجع 49.2 بالمئة.

دول الخليج تسيطر على 45 بالمئة من الناتج المحلي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ذكرت وحدة التقارير بصحيفة الاقتصادية السعودية انه يسيطر الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015 على 45.2 بالمئة من الناتج لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لنفس الفترة، وفقا لما أظهرته بيانات خليجية رسمية.

وبلغ الناتج المحلي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون خلال 2015، نحو 1.4 تريليون دولار، تُشكل 7 بالمئة من الناتج المحلي لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، و6.6 بالمئة من الناتج لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي.

ويعادل الناتج المحلي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون خلال 2015، نحو 3 بالمئة من الناتج للدول ذات الدخل المرتفع، كما تمثل 1.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 73.5 تريليون دولار. واحتل تكتل دول مجلس التعاون الترتيب 11 بين أكبر اقتصادات في العالم، خلف كل من الولايات المتحدة بناتج محلي 17.9 تريليون دولار، ونسبته 24.4 بالمئة من الناتج العالمي، ثانيا، الاقتصاد الصيني بناتج قيمته 10.9 تريليون دولار، مستحوذا على 14.8 بالمئة من الناتج العالمي، ثم الاقتصاد الياباني بناتج قيمته 4.1 تريليون دولار، مستحوذا على 5.6 بالمئة من الناتج العالمي، رابعا الاقتصاد الألماني بناتج قيمته 3.4 تريليون دولار، مستحوذا على 4.6 بالمئة من الناتج العالمي، ثم المملكة المتحدة بناتج قيمته 2.8 تريليون دولار، مستحوذا على 3.9 بالمئة من الناتج العالمي.

في الترتيب السادس الاقتصاد الفرنسي بناتج قيمته 2.4 تريليون دولار، مستحوذا على 3.3 بالمئة من الناتج العالمي، ثم الاقتصاد الهندي بناتج قيمته 2.1 تريليون دولار، مستحوذا على 2.8 بالمئة من الناتج العالمي، ثامنا الاقتصاد الإيطالي بناتج قيمته 1.8 تريليون دولار، مستحوذا على 2.5 بالمئة من الناتج العالمي، ثم الاقتصاد البرازيلي بناتج قيمته 1.8 تريليون دولار، مستحوذا على 2.4 بالمئة من الناتج العالمي، وجاء عاشرا الاقتصاد الكندي بناتج قيمته 1.6 تريليون دولار، مستحوذا على 2.1 بالمئة من الناتج العالمي.

وبلغ الاقتصاد الخليجي «الناتج المحلي الإجمالي» لدول مجلس التعاون الخليجي، نحو 1.4 تريليون دولار خلال العام الماضي 2015، تسيطر السعودية على 46.3 بالمئة منه بـ646 مليار دولار.

وتلا السعودية، الإمارات بنسبة 26.5 بالمئة «370.3 مليار دولار»، وقطر بـ11.8 بالمئة «164.6 مليار دولار»، والكويت بنسبة 8.2 بالمئة «114 مليار دولار»، وسلطنة عمان بـ 5 بالمئة «69.8 مليار دولار»، وأخيرا البحرين بـ2.2 بالمئة «31.1 مليار دولار».

ونمت التجارة البينية «السلعية غير النفطية» بين دول مجلس التعاون العام الماضي، بنسبة 3.1 بالمئة، لتبلغ نحو 50.8 مليار دولار، مقابل 49.3 مليار دولار في عام 2014.

وتشير توقعات المركز الإحصائي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سينكمش بنسبة 11 بالمئة في عام 2016 وذلك بصورة أقل من معدل الانكماش في عام 2015 البالغ 15 بالمئة تقريبا.

ويتأثر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدرجة كبيرة بتغير أسعار النفط، حيث تراجع متوسط سعر سلة «أوبك» بين عامي 2014 و2015 بنسبة 50 بالمئة تقريبا «من 96.3 دولار للبرميل إلى 49.5 دولار للبرميل».

وزراء مجموعة العشرة يشددون على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف

شدد وزراء مجموعة العشرة في منظمة التجارة العالمية على أهمية الحفاظ على نظام تجاري عالمي متعدد الاطراف.

جاء ذلك في بيان اصدرته وزارة الاقتصاد السويسرية اثر اجتماع غير رسمي على هامش اعمال الدورة ال47 للمنتدى الاقتصادي العالمي في منتجع (دافوس) السويسري استضافته الوزارة.

واوضح البيان «ان وزراء المجموعة يجددون اهتمامهم الشديد بضرورة عمل النظام التجاري متعدد الأطراف بصورة جيدة ودعمهم لتحقيق نتيجة متوازنة في مختلف المجالات بما في ذلك الزراعة في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ال11 المزمع عقده في بوينس آيرس في شهر ديسمبر المقبل».

وشدد الوزراء على اهمية الانخراط بشكل بناء في المفاوضات الزراعية في الفترة التي تسبق هذا المؤتمر.

كما اكدوا مواصلة التعاون بشكل وثيق وفق ضوابط منظمة التجارة العالمية والتي تأخذ في الاعتبار مخاوف الدول الأعضاء المستوردة للغذاء في ملفات مثل الدعم المحلي والوصول إلى الأسواق.

كما تناول الاجتماع تقييم القضايا الراهنة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة حيث اعرب الوزراء عن استعدادهم للمشاركة بشكل بناء في محادثات التجارة القادمة قبل المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية.

يذكر ان مجموعة العشرة تتكون من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية المستوردة للغذاء وهي أيسلندا وإسرائيل واليابان وكوريا الجنوبية وامارة ليختنشتاين وموريشيوس والنرويج وتايبيه الصينية وبتنسيق من سويسرا التي ترأس وزير اقتصادها يوهان شنايدرآمان الاجتماع.

على صعيد آخر أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي اليوم الجمعة إبرام شراكة مع معهد علوم البحار (سانتا باربارا) بجامعة كاليفوريا لتعزيز التعاون في تحقيق الهدف الـ14 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعنية بحفظ واستخدام المحيطات والموارد البحرية على نحو مستدام. وأضاف المنتدى في بيان على هامش الدورة ال47 لأعماله في منتجع (دافوس) السويسري ان هذه الشراكة ستعمل على تحسين صحة محيطات العالم والموارد البحرية وحماية 5ر2 تريليون دولار من الهدر لصالح الاقتصاد العالمي.

واستند المنتدى في ذلك على دراسات علمية موثوق بها تؤكد ان المحيطات والبحار تتعرض لحالة غير مسبوقة من انقراض الكائنات البحرية ما يحمل معه أيضا عواقب وخيمة على البيئة المحيط والناس الذين يعتمدون عليها.

واضاف البيان ان هذه الشراكة سوف تسير على النهج المتبع في شراكات مشابهة بين أصحاب المصلحة والقطاعين العام والخاص واستضافها المنتدى الاقتصادي العالمي مثل تحالف زعماء المناخ والمبادرة العالمية للمياه ومبادرات الاقتصاد الدائر وتحالف الغابات الاستوائية 2020 .

أحد اجتماعات وزراء مجموعة العشرين